



Distr.
GENERAL

A/33/73
30 March 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٥٠ من القائمة الأولية*

تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٨ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لبنما لدى الأمم المتحدة

لي الشرف أن أرسل اليكم طيه المذكرة الشفوية من هذه البعثة المؤرخة في ٢٨ آذار/مارس
١٩٧٨ ، مرفقة بالوثائق التالية :

- (أ) قرار تصديق المعاهدة الخاصة بالحياض الدائم لقناة بنما ، الذي اعتمده مجلس
الشيوخ الأمريكي في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٨ (انظر التذييل الأول) ؛
- (ب) بيان السناتور دينيس ديكونسيني (انظر التذييل الثاني) ؛
- (ج) بيان السناتور ادوارد كنيدي (انظر التذييل الثالث) ؛
- (د) بلاغ صادر عن وزارة العلاقات الخارجية لبنما في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٨ (انظر
التذييل الرابع) .

وبناءً على تعليمات من حكومتي ، أرجو منكم تعميم المذكرة الشفوية والوثائق المشار إليها
أعلاه بوصفها من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٥٠ من القائمة الأولية .

(توقيع) جورج أ. أيويكا
السفير
والممثل الدائم

. A/33/50

*

المرفق

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٨ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لبنا لى الأمم المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]

يهدى الممثل الدائم لجمهورية بنما لى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة ويشرفه أن يعلم الأمين العام بأن صاحب الفخامة الجنرال عمر توريهوس هيريرا ، رئيس حكومة جمهورية بنما ، قد وجه رسالة الى رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المجتمع الدولي . وتشير رسالة الجنرال توريهوس ، وكذلك الوثائق المرفقة ، الى التصويت الذى تم فـي ١٦ آذار/مارس ١٩٧٨ في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة على قرار تصديق المعاهدة الخاصة بالحياد الدائم لقناة بنما . وفي هذا القرار ، ووفق على التصديق رهنا بعدد من التعديلات والشروط والتحفظات والتفسيرات ، وورد ضمن هذا شرط مسبق للقبول الامريكى لمعاهدة الحياد يعرف باسم " تعديل ديكونسيني " (انظر الفقرة (ب) (١) في النص المرفق المأخوذ من " وثائق الكونغرس " بالولايات المتحدة الامريكية ، المجلد ١٢٤ رقم ٣٨ ، الصفحتان 3857 - 3858 S (التذييل الأول)) .

ويقصد بـ " تعديل ديكونسيني " ، وفقا لما جاء على لسان مقدمه ، أن يعطي الولايات المتحدة الامريكية الحق الانفرادى والدائم في " أن تقوم بأعمال عسكرية على أرض بنما دون موافقة حكومة بنما " ، وقال صاحب التعديل بوجوب تفسير التعديل المذكور على أنه يسمح للولايات المتحدة الامريكية بالتدخل في بنما في حالة وقوع اضطراب عمالي ، أو اضطرابات ، أو تباطؤ في العمل ، أو لأيئة ذريعة أخرى توصف بأنها تدخل في عمليات القناة (انظر نص بيان السناتور دينيس ديكونسيني أمام مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٨ وهو وارد بالنص المرفق المأخوذ من " وثائق الكونغرس " بالولايات المتحدة الامريكية ، المجلد ١٢٤ ، رقم ٣٨ الصفحتان 3817 - 3818 S (التذييل الثاني)) .

والأمر لا يقتصر فحسب على أن التعديل يغفل أية اشارة الى نظام الحياد ولكن يلاحظ أيضا ، كما ذكر السناتور ادوارد كنيدي ، الذى عارض تعديل ديكونسيني ، ان " بنما قد انتظرت ٧٥ عاما منذ نيلها للاستقلال لتضع حدا للاحتلال الامريكى لقلب ترابها . ويتعين عليها أن تنتظر ٢٢ سنة أخرى قبل أن تحقق كامل سيطرتها على اقليمها الوطني " . ويطلب من بنما الآن ، هكذا يقول السناتور كنيدي ، " أن تقبل تعديلا تشتم منه راحة التدخل العسكرى — ليس فقط في خلال هذا القرن ولكن الى الأبد " . (انظر بيان السناتور ادوارد كنيدي أمام مجلس الشيوخ بالولايات

المتحدة في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٨ وهو وارد ضمن النص المرفق المأخوذ من "وثائق الكونغرس"،
المجلد ١٢٤، رقم ٣٨، صفحة S 3824 (التذييل الثالث) والنص المرفق للبلاغ الصادر عن وزارة
العلاقات الخارجية لبنما والمؤرخ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٨ (التذييل الرابع).

ولما كانت المعاهدة تنص على انضمام جميع الدول الى البروتوكول الذي يقضي بالتزام
الموقعين عليه بأهداف معاهدة الحياد وموافقتهم على احترام نظام الحياد، فقد رأى رئيس حكومة
بنما أن من واجبه أن يوجه هذه الرسالة الى رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المجتمع
الدولي الذين قد موا في حالات كثيرة للغاية تضامنهم ودعمهم للأمة البنمية فيما خاضته من كفاح
طويل للتوصل الى حل سلمي لمسألة قناة بنما يقوم على الاعتراف بسيادتها على جميع أراضيها الوطنية.

التذييل الأول

قرار تصديق المعاهدة الخاصة بالحياد الدائم لقناة بنما الذي اعتمدته مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة في ١٦ آذار/مارس ١٩٢٨

[الأصل : بالانكليزية]

يقرر (بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين) أن يشير مجلس الشيوخ بالتصديق على المعاهدة الخاصة بالحياد والتشغيل الدائمين لقناة بنما وبوافق عليه ، بالإضافة الى ما يتصل بالمعاهدة من مرفقات وبرتوكول ، حررت في واشنطن في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٢٧ (بند تنفيذي — نون ، الكونغرس الخامس والتسعون ، الدورة الاولى) ، رهنا بما يلي :

(أ) التعديلات :

(١) يضاف ما يلي في نهاية المادة الرابعة :

" يرد بيان صحيح ورسمي لحقوق وواجبات معينة للطرفين ، بموجب ماسبق ، في بيان الاتفاق الصادر عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٧ وعن حكومة جمهورية بنما في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٧ ويورد هنا كجزء لا يتجزأ من هذه المعاهدة ، على النحو التالي :

" تقع على عاتق بنما والولايات المتحدة ، بموجب المعاهدة الخاصة بالحياد والتشغيل الدائمين لقناة بنما (معاهدة الحياد) ، مسؤولية التأكد من بقاء قناة بنما مفتوحة وآمنة للسفن من جميع البلدان . والتفسير الصحيح لهذا المبدأ هو أن يقوم كل من البلدين ، وفقا للاجراءات الدستورية لديه ، بالدفاع عن القناة ضد أي تهديد لنظام الحياد ويكون له بالتالي الحق في التصرف في مواجهة أي عدوان أو تهديد موجه ضد القناة أو ضد المرور السلمي للسفن عبر القناة .

" وهذا لا يعني ، ولا يفسر بانه حق للولايات المتحدة في أن تتدخل في الشؤون الداخلية لبنما . وأي عمل تقوم به الولايات المتحدة سوف يوجه للتأكد من أن تبقى القناة مفتوحة ، وآمنة ويظل الوصول اليها ممكنا ، ولن يكون موجهها أبدا ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لبنما " .

(٢) يضاف مايلي في نهاية الفقرة الاولى من المادة السادسة :

" وفقا لبيان الاتفاق المذكور في المادة الرابعة أعلاه : تنص معاهدة الحياد على أن يكون للسفن الحربية والسفن المعاونة التابعة للولايات المتحدة وبينما الحق في عبور القناة على نحو سريع . والقصد من هذا ، وسيكون تفسيره على هذا النحو ، هو تأمين

عبر هذه السفن للقناة بأسرع ما يمكن ، دون أية عقبة ، وفي رعاية معاملة ناشطة ، والذهاب الى قمة خط سير السفن ، عند الحاجة أو في حالة الطوارئ ، من أجل عبور القناة بسرعة ” .

(ب) الشروط :

(١) بالرغم من أحكام المادة الخامسة أو أى حكم آخر من أحكام المعاهدة ، يكفون للولايات المتحدة الأمريكية ، في حالة اغلاق القناة أو التدخل في عملياتها ، الحق في اتخاذ ما تراه ضروريا من خطوات ، وفقا لاجراءاتها الدستورية ، بما في ذلك استعمال القوة العسكرية في بنما ، لاعادة فتح القناة أو لاعادة عمليات القناة الى حالتها الطبيعية ، حسبما يكون الحال .

(٢) لا يتم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة الا بعد ابرام بروتوكول للتبادل ، يوقع عليه الممثلون المعتمدون لكل من الحكومتين ، ويكون جزءا لا يتجزأ من وثائق المعاهدة — ويتضمن مايلي :

” ليس بهذه المعاهدة ما يحول دون أن تقوم بنما والولايات المتحدة الأمريكية ، وفقا للاجراءات الدستورية في كل منهما ، بالدخول في أى اتفاق أو ترتيب بين البلدين لتسهيل الاضطلاع في أى وقت ، بعد ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ ، بمسؤولياتهما في الحفاظ على نظام الحياد المقرر في المعاهدة ، بما في ذلك ما قد تراه بنما والولايات المتحدة ضروريا أو مناسبا من اتفاقات أو ترتيبات لوضع أية قوات عسكرية تابعة للولايات المتحدة أو الاحتفاظ بمواقع دفاعية بعد ذلك التاريخ في جمهورية بنما .

(ج) التحفظات :

(١) قبل تاريخ نفاذ المعاهدة ، يبدأ الطرفان في التفاوض على اتفاق تقوم بمقتضاه اللجنة الأمريكية للنصب التذكارية للمعارك ، في تاريخ نفاذ الاتفاق هذا ويعدده ، بإدارة ذلك الجزء من مقبرة كوروزال ، في منطقة القناة السابقة ، الذى يضم رفات مواطنين من الولايات المتحدة ، دون تحمل أية ضرائب أو أية رسوم أخرى ودونما تقديم أى تعويض لجمهورية بنما ووفقا للممارسات والامتيازات والحصانات المرتبطة بإدارة المقابر خارج الولايات المتحدة من قبل اللجنة الأمريكية للنصب التذكارية للمعارك ، بما في ذلك عرض علم الولايات المتحدة .

(٢) يجوز عرض علم الولايات المتحدة ، عملا بأحكام الفقرة ٣ من المادة السابعة من معاهدة قناة بنما ، في ذلك الجزء من مقبرة كوروزال في منطقة القناة السابقة الذى يضم رفات مواطنين من الولايات المتحدة .

(٣) يكون الرئيس

ألف — قد أعلن ، قبل تاريخ نفاذ المعاهدة ، عزمه على أن ينقل ، وفقا للاتفاق مع جمهورية بنما ، وقبل تاريخ انتهاء معاهدة قناة بنما ، الى اللجنة الأمريكية للنصب التذكارية للمعارك ، إدارة ذلك الجزء من مقبرة كوروزال الذى يضم رفات مواطنين من الولايات المتحدة ؛

باء — ويكون قد أعلن ، بعد تاريخ تبادل وثائق التصديق مباشرة ، الخطط التي يتعين تنفيذها على حساب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، من أجل :

١ ' أن يتم ، قبل تاريخ نفاذ المعاهدة ، نقل رفات المواطنين التابعين للولايات المتحدة من مقبرة مونت هوب الى ذلك الجزء من مقبرة كوروزال الذي يضم مثل هذه الرفات ، على ألا تنقل رفات أى مواطن يتقدم أقرب الناس اليه باعتراف كتابي بذلك الى وزير الحرب في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة .

٢ ' ان تنقل الى الولايات المتحدة ، اذا ما طلب ذلك أقرب الناس الى المتوفي ، أية رفات كهذه لاعادة دفنها ، وذلك في موعد لا يتجاوز ثلاثين شهرا بعد تاريخ دخول المعاهدة حيز النفاذ في حالة نقل أية رفات من مقبرة كوروزال ، وقبل تاريخ نفاذ المعاهدة في حالة نقل أية رفات من مقبرة مونت هوب عملا بالفقرة الفرعية ' ١ ' .

جيم — ويكون قد أتم ، قبل تاريخ نفاذ المعاهدة ، أخطار أقرب الاقارب الذي يعترض بموجب الفقرة (باء) ' ١ ' بجميع الخيارات المتاحة وما يترتب عليها من آثار .

(٤) تنفيذاً لأهداف المادة الثالثة من المعاهدة المتمثلة في كفالة أمن قناة بنما وكفائها وصونها بالصورة المناسبة ، لا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية بنما ، خلال فترة مسؤولية كل منهما عن تشغيل القناة وصونها ، مالم يتجاوز مبلغ الإيرادات التشغيلية للقناة المبلغ اللازم لتنفيذ أهداف المادة المذكورة ، باستخدام هذه الإيرادات الآتية من القناة الا لأغراض تتسق مع أغراض المادة الثالثة .

(د) تفسيرات

(١) تفسر الفقرة ١ (ج) من المادة الثالثة بالمعاهدة بأنها تقضي ، قبل اجراء أى تعديل في الرسوم التي تفرض مقابل استعمال القناة ، باجراء بحث كامل لما لهذا التعديل في الرسوم من آثار على الأنماط التجارية للطرفين ، بما في ذلك بحث العوامل التالية على نحو يتسق مع نظام الحياض :

١ — تكاليف تشغيل وصيانة قناة بنما

٢ — الوضع التنافسي لاستعمال القناة بالمقارنة مع وسائل النقل الأخرى

٣ — مصالح كلا الطرفين في صون أساطيلهما المحلية

٤ — اثر مثل هذا التعديل على المناطق الجغرافية المختلفة لكل من الطرفين .

٥ — مصلحة الطرفين على السواء في التوسع الأقصى للتجارة الخارجية لكل منهما .

وتتعاون الولايات المتحدة وجمهورية بنما في تبادل المعلومات اللازمة لبحث هذه العوامل .

(٢) يعني الاتفاق على صون نظام الحياد المقرر في هذه المعاهدة ، في المادة الرابعة من المعاهدة ، انه يجوز لأى من الطرفين في المعاهدة ، وفقا للإجراءات الدستورية لديه ، أن يقوم بعمل انفرادى للدفاع عن قناة بنما ضد أى تهديد ، على نحو ما يقره الطرف الذى يقوم بهذا العمل .

(٣) تتقرر الحاجة أو الوضع الطارئ ، فيما يتعلق بغرض توجيه أية سفينة حربية أو سفينة معاونة تابعة للولايات المتحدة أو بنما للوصول الى قمة خط سير السفن من أجل عبور القناة بسرعة ، بواسطة الدولة القائمة على تشغيل هذه السفن .

(٤) لا يوجد في المعاهدة أو مرفقاتها أو البروتوكول المتعلق بالمعاهدة أو نفي أى اتفاق آخر متعلق بالمعاهدة ما يلزم الولايات المتحدة بتقديم أية مساعدات اقتصادية ، أو مساعدات عسكرية في شكل منح ، أو مساعدات داعمة أمنية ، أو ائتمانات لمبيعات عسكرية أجنبية ، أو تعليم أو تدريب عسكريين دوليين لجمهورية بنما .

(٥) يقوم الرئيس بتضمين وثيقة التصديق التي سيتم تبادلها مع جمهورية بنما جميع التعديلات والتحفظات والتفسيرات والاعلانات وأية بيانات أخرى يضمها مجلس الشيوخ لقراره بالتصديق على هذه المعاهدة .

التذييل الثاني

البيان الذي أدلى به السناتور دينيس ديكونسيني
في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية في
١٦ آذار/مارس ١٩٧٨

[الأصل : بالانكليزية]

سيدي الرئيس ،

أشكر رئيس المجلس لتفضله بدعوة مجلس الشيوخ على مراعاة أصول النظام .

انني دأبت طوال الأشهر الثلاثة الأخيرة الى القول بأنه لا يبدو أن المعاهدتين ، كما هما بصيغتهما ، تحتويان على ضمانات كافية للولايات المتحدة . ولكنني أعلنت أيضا انني اعتقد بضرورة عقد معاهدة جديدة مع بنما ، وان التاريخ قد تجاوز عصر الاستعمار البسيط الذي كانت تنظم فيه الدول الكبيرة على الدول الصغيرة . وكنت أعتقد ، حتى وقت قريب ، أن مجلس الشيوخ يستطيع اجراء بعض تعديلات بناءة على المعاهدة يكون من شأنها ان تلبي احتياجات بنما — ولكن ليس على حساب الشعب الأمريكي وحده . بيد ان الحكومة لم تكن على استعداد ، كما يعلم كل عضو في هذا المجلس ، لأن تقبل اجراء أبسط تعديلات على نص الاتفاق .

واظن ان هذا التشدد كان سببا في فقدان عدد من المؤيدين المحتملين للمعاهدة . وقمت بالاشتراك مع السناتور فوردي بتقديم عدد من التعديلات على المعاهدة . وعندما تبين لي انه لن تقبل أى تعديلات سوى تلك المسماة بتعديلات القيادة بدأت في البحث عن بدائل من شأنها أن تحقق الأهداف المرجوة .

وبعد مشاورات مستفيضة مع خبراء من الجهاز التنفيذي والكونغرس والمجتمع الأكاديمي بت مقتنعا أن من الممكن الوصول الى فهم أوضح لحقوق امريكا ومسؤولياتها بمقتضى المعاهدة عن طريق اجراء تعديل على قرار التصديق يأخذ شكل شرط مسبق لقبول امريكا للمعاهدة ذاتها . ويكون هذا الشرط ملزما لجمهورية بنما .

وبناء على ذلك ، قمت باعادة صياغة تعديلاتي على هذا الشكل . واكدت لرئيس الولايات المتحدة انني سوف أصوت في صالح معاهدة الحياد اذا قبل مجلس الشيوخ التعديل رقم ٨٣ الذي اقترحت ادخاله على قرار التصديق . وأكد لي الرئيس بدوره أمس في اجتماع لنا في البيت الأبيض انه سيقبل تعديلي وسيؤيده . وهذا ، على قدر ما أعلم ، هو الموقف الأخير الآن .

وأود ان أشدد على انني اقدم هذا التعديل باسم سكان أريزونا . فقد قمت ، مثل السناتور فوردي ، بالتنقل في ولايتي وتحدثت شخصا مع المئات ، ان لم يكن الآلاف ، من المواطنين

••/••

المهتمين . ان أهالي دائرتي الانتخابية لا يوافقون بوجه عام على معاهدتي قناة بنما ولكنهم على استعداد ، مع ذلك ، للموافقة على الحاجة اليهما اذا نص بجلاء على حقوق امريكا في ضمان الوصول المفتوح والحرالى القناة . هذا هو كل ما يرمى اليه التعديل الذى أتقدم به ، ولكن لهذا كله ، على الأقل ، ضرورة .

التعديل رقم ٨٣ بصيغته المعدلة

السيد ديكونسيني : سيدى الرئيس ، أود أن اعيد الى الأذهان التعديل رقم ٨٣ الذى تقدمت به ، بصيغته المعدلة . وأرجو ، يا سيادة الرئيس ، ان ادخل على هذا التعديل مزيدا من التعديلات ، يعد بعضها تعديلات فنية وصياغية محضة .

رئيس الجلسة : يرجى من السناتور أن ينتظر حتى يتلو الكاتب التعديل .

السيد ديكونسيني : سيدى الرئيس ، لدى نص التعديل الموضح بعد الصياغة والتغيير ، وهو ما أطلب من الكاتب أن يقرأه .

رئيس الجلسة : يرجى من الكاتب ان يتلو التعديل .

يقرأ الكاتب التشريعي الثاني النص التالي :

يقترح السناتور من أريزونا (السيد ديكونسيني) والسيد فورس التعديل رقم ٨٣ ، بصيغته المعدلة ، وفيما يلي نصه :

يدرج قبل النقطة الواردة في نهاية قرار التصديق ما يلي : " مع مراعاة الشرط ، الذى سيدرج في وثيقة تصديق المعاهدة التي سيتم تبادلها مع جمهورية بنما ، والقائل انه بالرغم من احكام المادة الخامسة أو أى حكم آخر من أحكام المعاهدة ، يكون للولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية بنما ، كل على حدة ، في حالة اغلاق القناة أو التدخل في عملياتها ، الحق في اتخاذ ما تراه ضروريا من خطوات ، وفقا لاجراءاتها الدستورية ، بما في ذلك استعمال القوة العسكرية في بنما ، لاعادة فتح القناة أو لاعادة عمليات القناة الى حالتها الطبيعية حسيما يكون الحال " .

السيد ديكونسيني : سيدى الرئيس ، ان التعديلات المطلوبة ذات طابع فني وصياغي . والتعديل المضموني الوحيد هو أن تدرج عبارة " وفقا لاجراءاتها الدستورية " بين عبارة " اتخاذ ما تراه ضروريا من خطوات " وعبارة " بما في ذلك استعمال القوة العسكرية " .

وسأرسل الى القلم المختص نسخة مبيضة وأشكر الرئيس والكاتب لقيامهما بنفس الشيء .

وأرجو أيضا ان يضاف الى قائمة مقدمي التعديل السناتور كانون والسناتور تشيليس ، والسناتور ن ، والسناتور لونج ، والسناتور تالمادج ، والسناتور بول هاتفيلد ، والسناتور هاياكاوا .

رئيس الجلسة : وقد تقرر الأمر بذلك ، لعدم وجود اعتراض .

ان الهدف من هذا التعديل ، يا سيدى الرئيس ، بسيط جدا . فهو يستهدف وضع شرط مسبق لقبول أمريكا لمعاهدة الحياد . وينص هذا الشرط المسبق على انه يحق للولايات المتحدة ، في حالة اغلاق قناة بنما ، بغض النظر عن الأسباب وعما قد تنص عليه أية أحكام أخرى في معاهدة الحياد أو أى تفسير آخر قد يعطى لها ، ان تدخل بنما مستخدمة أى وسيلة تراها ضرورية لاعادة فتح القناة . ولا توجد أية شروط واستثناءات او قيود على هذا الحق . وتتضمن احكام هذا التعديل بأن تحدد الولايات المتحدة متى تقوم مثل هذه الحاجة ، وان تقرر وفق ما تراه الوسيلة اللازمة لضمان بقاء القناة مفتوحة ويمكن الوصول اليها .

وقد تركز قدر كبير من المناقشات المتعلقة بمعاهدتي بنما حول ما قد تتعرض له القناة من تهديدات من أطراف ثالثة — ومن البلدان الشيوعية على وجه أخص . وعلى حين ان لهذا القلق ما يبرره بالتأكيد ، فاني اشعر بنفس القلق ازاء امكانية احتمال ان تشكل الأنشطة البنمية الداخلية أيضا تهديدا للمجرى الملاحي ، لدى تخلينا عنه . ان أيا من القلاقل والاضرابات العمالية، أو أعمال أى حكومة غير صديقة ، أو المشاغبات أو الاضطرابات السياسية ، أو كل هذه العوامل معا يمكن ان تؤدي الى اغلاق القناة . ولقد حدث في شباط/فبراير ١٩٧٥ ، على سبيل المثال انقطاع تامرزي عن العمل عطل التشغيل الفعال للقناة . ومع ذلك ، لم يبد لي ، من قراءتي للمعاهدتين ، ان هناك أى ضمان محدد يكفل القيام ، على نحو سريع ومناسب ، بمواجهة أى اضطراب في القناة يكون ناشئا عن أنشطة داخلية ما في بنما .

ورغم ان الجنرال توربيس قد أدخل قدرا مستحبا من الاستقرار في بنما في السنوات الأخيرة ، فإن من الممكن القول بأن تاريخ بنما يتسم بحالة من عدم الاستقرار والاضطراب السياسي لدرجة كبيرة . وفي الظروف العادية لن تقدم الولايات المتحدة ، ولا ينبغي ان تقدم ، على التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . بيد ان ثمة ظروفنا فريدة واستثنائية للغاية تكتنف العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة وبنما . فمزد بداية هذا القرن والولايات المتحدة تمارس سيادة بحكم الواقع على منطقة قناة بنما ، واضطلعت بمسؤولية الدفاع عن القناة وتشغيلها . وقد احتفظنا به — هذه السيطرة على القناة لسبب واحد بسيط للغاية ، ألا وهو أن قناة بنما لها أهمية حيوية لأمن الولايات المتحدة ، اقتصاديا وعسكريا . ولا بد من التسليم بهذه الحقيقة في أى معاهدة تنطوي على تغيير أساسي في العلاقة بين الولايات المتحدة وبنما .

ويتضمن التعديل اشارة محددة جدا لاستعمال القوة العسكرية في بنما . واني أعتقد ان هذه العبارة حاسمة للغاية لأنها تمنح الولايات المتحدة الحق ، الذي لست مقتنعا بأنه منصوص عليه بصورة مناسبة في صلب المعاهدة او في تعديل القيادة ، في اتخاذ تدابير عسكرية اذا ما اقتضى الأمر ذلك . كما انها توضح ان بإمكان الولايات المتحدة ان تتخذ تدابير عسكرية على أرض بنما دون موافقة حكومة بنما .

ومسألة الموافقة مسألة حاسمة أيضا . فيما ان الاهتمام الرئيسي في هذا التعديل ينصب على الحالات التي تغلق فيها القناة بسبب مصاعب داخلية في بنما — مثل حدوث اضطراب عام أو

انتفاضة سياسية او احداث اخرى مماثلة ، فان موافقة ينما على اتخاذ التدابير لن يكون لها معنى ، فاذا ما كان لأمریکا ان تحصل على اى حقوق على الاطلاق بموجب هذه المعاهدة ، فانها يجب أن تحصل على حق التصرف المستقل لحماية القناة والابقاء عليها مفتوحة .

وانني اعتقد ان مسألة حدوث هجوم على القناة من جانب طرف ثالث معتد قد عولجت على نحو مناسب في المعاهدة . وليس هناك شك ، كما يبدو ، في ان للولايات المتحدة بالتأكيد الحق ، في مثل هذه الظروف ، في ان تعمل مع ينما على حماية القناة والدفاع عنها . وعلى هذا فان قلقي يتركز حول مشكلتين . الأولى هي المشكلة المبداءة في التعديل المعروض هنا الآن . اما الثانية فهي مسألة استمرارية الوجود العسكري .

وقد اعتمدنا لتونا تعديلا مقدما من السناتورن ، وكان لي شرف الاشتراك في تقديمه . وينص هذا التعديل على أنه يجوز للولايات المتحدة وينما ان تعقدا اتفاقا يقضي باستمرار الوجود العسكري الأمريكي في ينما بعد عام ٢٠٠٠ وهذا تغيير مهم لأنه قد يكون من الحيوى لكل من البلدين أن يسمح بهذا الوجود مع عدم الاخلال ، في الوقت ذاته ، بنظام الحياد المقرر .

وكانت رغبتى ، ورغبة السناتورن ، هي ان يسمح باستمرار الوجود دون وضع معاهدة جديدة قد تلقي ، بطبيعتها ، ظلال الشك على نظام الحياد . ومن الأنسب بكثير أن ينص على هذا الحق في نفس الصك الذى ينشئ نظام الحياد .

ولهذا السبب ، فاني أثني على السناتورن من جورجيا لجهوده الرامية الى تحقيق قبول التحفظ المتعلق بالوجود العسكري .

وآمل ان يعيد مجلس الشيوخ التعديل الذى اقترحته على قرار التصديق والذى ينص على حق أمريكا في الابقاء على القناة مفتوحة . كما انه يسعدني ان اعلن ان رئيس الولايات المتحدة قد أيد هذا التغيير ، وأشار الى انه يعتقد انه خطوة بناءة على طريق تحقيق اهداف معاهدة الحياد .

وانني لأعتقد انني أتكلم بلسان جميع اعضاء المجلس حين اقول اننا لا نتوقع ان يمنح هذا التغيير الولايات المتحدة الحق في التدخل في الشؤون السيادية لينما . فالولايات المتحدة سترذل دوما تحترم السلامة الإقليمية لهذه الدولة . وما التعديل الذى قدمته على قرار التصديق الا اجراء احتياطي ، وهو مبني على اساس التاريخ الطويل لاشراف أمريكا على القناة . كما انه يسلم بما لقناة ينما من علاقة خاصة للغاية بالأمن الأمريكي .

وآمل بكل تأكيد ، يا سيادة الرئيس ، انه اذا ما أدرج هذا الحق بالمعاهدة ، فانه لن تكون ثمة حاجة أبدا الى ممارسته . بيد ان من المهم ان يعرف الشعب الأمريكي ان لدى الولايات المتحدة التفويض القانوني الكافي للتصرف ، اذا دعت الحاجة الى ذلك .

سيدى الرئيس ، انني أوصي بهذا التغيير الى زملائي وأحثهم على تأييده .

سيدى الرئيس ، انني أطلب ابداء الآراء على هذا التعديل بلا أو بنعم .

التذييل الثالث

بيان أدلى به السناتور اوارد كنيدى فى مجلس
الشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية فى
١٦ آذار/مارس ١٩٧٨

[الأصل : بالانكليزية]

التدخل العسكرى فى بنما

سيدى الرئيس ،

بين أيدينا الآن تعديل لقرار تصديق معاهدة الحياد لقناة بنما ، وهو تعديل من شأنه السماح لأى من الطرفين " باستعمال القوة العسكرية فى بنما فى حالة اغلاق القناة أو التدخل فى عملياتها " .

واننى أعترض على هذا التعديل الذى يثير ما هو قائم فعلا من قضية عاطفية فى بنما دون أن يزيد فى حقوق الولايات المتحدة التى تقرها المعاهدة فعلا .

ومنذ البداية ، وشعب بنما — وأمريكا اللاتينية كلها — يعارضان عن حق التدخل العسكرى من جانب الولايات المتحدة فى شؤونهما الداخلية . وهذا هو السبب فى ان المفاوضات والحكومة وقيادة مجلس الشيوخ قد عملوا جميعا ، بعناية ، فى بيان حقوقنا العسكرية ، على تحديدها وقصرها على الدفاع عن حياد قناة بنما . بل ان التحفظ المتعلق بالترتيبات الدفاعية ، الذى أقره مجلس الشيوخ بالأمس ، ينص على انه يمكن لبنما والولايات المتحدة أن تقوما معا — وأؤكد على كلمة معا — بالموافقة على وزع قوات عسكرية أمريكية ، بعد عام ١٩٩٩ ، لتيسير الاضطلاع بـ " مسؤوليات الحفاظ على نظام الحياد " فى قناة بنما .

والآن نجد امامنا تعديلا يصر بشدة على حقنا فى استعمال القوة العسكرية فى بنما — الأمر الذى يمثل دائما قضية بالغة الحساسية من وجهة نظر بنما بوصفها دولة صغيرة أبية ذات سيادة . ان امامنا الآن تعديلا ليست به أية اشارة الى نظام الحياد الذى تقع علينا مسؤولية — الدفاع عنه .

ان امامنا الآن تعديلا يمكن — ولكن لا يجب — ان يؤول على انه يسمح للولايات المتحدة ، بدلا من تحمل تلك المسؤولية ، بالتدخل عسكريا متذرة بأية حجة تقريبا . ذلك ان أى اضطراب أو تباطؤ فى العمل أو حتى ضعف كفاءة تشغيل القناة يمكن — ولكن لا يجب — ان يستخدم كذريعة لاستعمال القوة من أجل " اعادة عمليات القناة الى حالتها الطبيعية " .

.. / ..

سيدى الرئيس ، ان بنما قد انتظرت ٧٥ عاما منذ نيلها للاستقلال لتضع حدا للاحتلال الأمريكي لقلب ترابها . ويتعين عليها ان تنتظر ٢٢ سنة أخرى قبل ان تحقق كامل سيادتها على اقليمها الوطني . ونحن الآن نطلب من بنما ان تقبل تعديلا تشتمل منه راحة التدخل العسكرى - ليس فقط في خلال هذا القرن ولكن الى الأبد .

انني أسلم بأن قبول هذا التعديل قد ييسر التصديق على معاهدتي قناة بنما . وأعتقد انه اذا في حالة قبول التعديل ستكون أمتنا ملزمة التزاما ساميا بتقييد تفسيره بشدة ، وعدم السماح كما حذر الجنرال تورييهوس في واشنطنون في تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، بأن " تصبح المعاهدتان أداة للتدخل الدائم " في بنما .

ومن حسن الحظ ، فان حقنا في القيام بعمل عسكرى ما زالت تحدد الماده الرابعة من معاهدة الحياد ، بصيغتها التي عدلها مجلس الشيوخ . وهذا الحق هو حقنا " في التصدى لأى عدوان أو تهديد موجه ضد القناة أو ضد المرور السلمى للسفن عبر القناة " .

وهذا الحق هو حقنا في ضمان " أن تبقى القناة مفتوحة وآمنة ويظل الوصول اليها ممكنا " . وحقنا هذا ليس حقا في اتخاذ تدابير " ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسى لبنما " ، وهو أمر محظور بموجب الماده الرابعة من المعاهدة . ان حقنا هذا لا ينبغي ان يكون حقا في التدخل في قناة بنما لأية ذريعة توصف بأنها تدخل في عمليات القناة .

ويمكن بهذه التفسيرات ، يا سيدى الرئيس ، ان نأمل في تجنب استمرار المواجهة بين بنما والولايات المتحدة . ويدون الأخذ بهذه التفسيرات ، فاننا يمكن ان نتوقع استمرار حالة عدم الانصاف والاستياء التي ميزت علاقتنا التعاهدية منذ عام ١٩٠٣ .

التذييل الرابع

بلاغ من وزارة العلاقات الخارجية لبنا ، صادر
في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٨

[الأصل : بالاسبانية]

لقد أعربنا في بلاغنا الصادر في ١٦ آذار/مارس عن قرار الحكومة أن لا تصدر أى بيان بشأن ما اتفق عليه مجلس الشيوخ بالنسبة الى المعاهدة المتعلقة بالحياة والتشغيل الدائمين لقناة بنما . وأبدينا كسبب لهذا القرار كون شعب بنما قد أقر معاهدين هما معاهدة الحياة ومعاهدة قناة بنما . ولن يكون مجلس الشيوخ قد استجاب لبرنامج انهاء الاستعمار الذى أقره الشعب البنى حتى يبت في مصير المعاهدة الأخيرة .

وصرحنا أيضا في البلاغ المشار اليه أعلاه بأن الحكومة بأكملها ستدرس الشروط التي بموجبها كان مجلس الشيوخ قد أسدى بمشورته وأبدى موافقته على معاهدة الحياة والشروط التي يربط بها اتخاذ قرار بشأن معاهدة قناة بنما . ولقد شرعنا في هذه العملية . الا أنه ما دامت عملية التحرير هي مهمة وطنية ولما كان يجب ، قبل اتخاذ أى قرار ، ان يكون كل مواطن على علم تام بكل تفسيرات مجلس الشيوخ فيما يتعلق بالمعاهدين ، فقد رأت وزارة الخارجية من المناسب نشر نص قرار مجلس الشيوخ بشأن معاهدة الحياة دون انتظار تسليم النص الرسمي الينا بالطرق المعتادة .

نحن نعيش لحظة حرجة من تاريخنا ، وبلدنا ليتطلب الآن من أبنائه ، اكثر من أى وقت مضى ، الصفاء والعزة والشعور بالوحدة الوطنية .

ان بنما ترى مستقبلها بالصفاء الذى يراه بها بلده يخوض عملية لا رجعة فيها لانتهاء الاستعمار .

يجب علينا ان نتذكر الشعوب التي تحب الحرية هي وحدها التي تستطيع ان تكون حرة ، وقد اختارت بنما الحرية التامة . ونحظى ، في هذه العملية ، بنصرة شعوب العالم كله ، كما تبين من دورة مجلس الأمن التي عقدت في بنما في آذار/مارس ١٩٧٣ : ففي تلك المناسبة قام العالم ، حين وجد نفسه أمام الفيتو من وفد الولايات المتحدة ، برفض موقف الولايات المتحدة المتمثل بعدم القضاء على أسباب النزاع الناجمة عن وجود حكومة أجنبية داخل الاقليم البنى .

ونحن ننصح الى اخواننا المواطنين ان يدرسوا بتجرد الوثائق المنشورة اليوم باللفتين الاسبانية والانكليزية ، كيما يساعدوا الحكومة في اتخاذ القرار الذى يكون غاية في الوطنية ، والذى ، كما قال الجنرال عمر توريس هيريرا ، رئيس حكومة بنما ، سيتخذ في اطار اتفاق رأى تام على الصعيد الوطني .

— — — — —